أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى فى مصر فى ضوء المعايير البيئيه

[٢٠]

رحاب عبد الرحمن[١]– صفوت عبد السلام عوض الله[٢]– عاطف عبد الحميد حسن[٢]
١) معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الحقوق، جامعة عين شمس

المستخلص

يعد قطاع التعليم من اهم القطاعات الحيويه التى لها دور فى الاقتصاد القومى وبالأخص قطاع التعليم العالى نظراً لتعامله مع الفئه الرئيسيه المكونه للهويه المصريه، ولخصت مشكلة البحث في أن قطاع التعليم بشكل عام والعالى بشكل خاص يواجه العديد من التحديات أهمها ندره الموارد الاقتصادية، حجم الإنفاق، زيادة أعداد الطلاب، نقص أعضاء هيئه التدريس، الأمر الذى كان سبباً أدى إلى دراسة المشكلات بشكل أكاديمى، تتلخص أهداف الدراسة في تحديد تقييم سياسات الإنفاق الفعلى لقطاع التعليم العالى ومقارنته بحجم الإنفاق لنفس القطاع فى دوله ماليزيا فى محاوله للوقوف على اوجه الاستفاده من التجربه وكذلك امكانيه الترشيد فى الإنفاق لتحقيق التنمية المستدامة، كل ذلك فى ضوء الاستفادة من التجربة الماليزية، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة تم أستخدام المنهج ألاستقرائى الوصفى فى الدراسة والاستنباطى للتأكد من صحه فرضي الدراسة لا يوجد علاقه بين حجم الإنفاق العام لموازنه التعليم العالى وحجم العائد التنموى الاقتصادى، ونجاح التجربه الماليزيه فى الإنفاق التعليمى سبباً لتقدمها الصناعى والتكنولوجى، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: توجد علاقة طرديه بين حجم الإنفاق الحقيقى للموازنه التعليميه وبين تطور اقتصاد الدوله وحجم العائد التنموى، نجاح التجربه الماليزيه فى قطاع التعليم العالى، ومن أهم التوصيات التي يقدمها الباحثون: الاهتمام بمدخلات التعليم الجامعى بانواعه (عام – فنى – تجارى)، عمل برامج تؤمه مع الجامعات العالميه وإرسال البعثات للخارج حتى تستطيع مصر الاستفاده من هذه التجارب، تقليل المركزيه فى الجامعات ومحاوله العمل على أتخاذ القرارات اللازمه بهدف تقلقل الهدر فى الوقت والجهد، دراسة احتياجات السوق من العماله، سن القوانين واللوائح المنظمه للعمليه التعليميه لسهوله الدخول فى عصر التكنولوجيا والعولمه، تبنى فكره التعليم الجامعى البديل مثلما فعلت ماليزيا حيث تبنت الجامعات القائمه على التعليم عن طريق شبكه الانترنت والجامعات المفتوحه.

مقدمة الدراسة

يعد قطاع التعليم من اهم القطاعات الحيويه التى لها دور فى الاقتصاد القومى وبالأخص قطاع التعليم العالى نظراً لتعامله مع الفئه الرئيسيه المكونه للهويه المصريه والمسئوله عن تخريج العقول وتشكيل الوجدان المصرى منها الطبيب، المهندس، المفكر، العالم ألا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التى تحول دون الوصول للمنافسه على المستوى المحلى والدولى، كما انه الركيزة الأولى لرقى المجتمعات وتطورها، فهو قاعدة التنمية البشرية التى تهدف إلى بناء شخصية الفرد وتكوين قدراته ومهاراته، ومن ثم فهو المورد الرئيسى لعملية التنمية الشاملة، كما يعد أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية المسئولة عن صياغة عقول الأجيال وتوجهاتها (BEN kotzee، ٢٠١١)>

ويعتبر الإنفاق على التعليم هو استثمار فى رأس المال البشرى الذى له عائد إيجابى ملموس ليس على الدخل الفردى فحسب لكن على الدخل القومى أيضا وليس على المستوى الاقتصادى فقط ولكن على المستويين الاجتماعى والسياسى والتنموى بوجه عام.

ومما لاشك فيه أن الدخول فى عالم المعرفة بما يشمله من تحديات وتكنولوجيا متطورة ضاعف من أهمية التعليم وضرورة الإنفاق عليه ليساعد ذلك فى توفير خدمة تعليمية متميزة وعالية الجودة تستطيع المنافسة فى ظل تحديات العصر. ولابد من تكامل القطاعين (العام – الخاص) للنهوض بالتعليم والعمل على حل مشكلاته فى ظل التحديات الموجودة (العربى، ٢١٠).

لذا يعد التمويل فى نظام التعليم الجامعى أحد الدعائم الأساسية التى يستطيع من خلالها أداء وظائفه "تعليم، بحث علمى، خدمة مجتمع" ويرجع ذلك لكون التعليم الجامعى هو الألية الأساسية لتحقيق التقدم الأجتماعى والأقتصادى ودافعاً مهماً للنمو الأقتصادى، كما أن الحصول على عمالة مدربة يحتاج إلى تطور تعليمى وبالتالى نمواً أقتصادياً، ويواجه قطاع التعليم العديد من التحديات أهمها، ضعف مستوى التمويل، زيادة أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى، زيادة تكلفة الطالب للدراسة والبحث العلمى، كل ذلك أدى إلى وجود عدم تكافؤ بين التمويل والمتطلبات اللازمة لمواكبة التطور والعولمة. وبات موضوع الإنفاق العام على التعليم مقترنا بتطور الدولة فى الاقتصاد وعلامة دالة على حجم موازنة التعليم فى

مخصصاته. فكلما زادت مخصصات التعليم دل على تطور فى الفكر الاقتصادى لديها باعتبار أن الإنفاق على التعليم هو استثمار للأموال مما يؤدى إلى تحقيق النمو الاقتصادى الذى بدورة يساعد على تحقيق التنمية المستدامة (ابو عبيدة ٢٠١٤)، وقد أوصت منظمة اليونسكو فى مؤتمرها الأخير ٢٠١٤ بضرورة مراعاة المعدلات العالمية للاسترشاد بها فى ميزانية التعليم فى حدود تتراوح ما بين ١٤ % إلى ١٧ % من الميزانية العامة للدولة وما بين ٤% إلى ٥% من الدخل القومى (UNESCO، ٢٠٠٥).

من هنا يهدف البحث إلى دراسة وتحليل حجم وسياسات الإنفاق الحكومى لقطاع التعليم العالى وما يوازيها فى دوله ماليزيا باعتبارها تتشابه مع مصر فى بعض الظروف منها الاجتماعيه، الاقتصاديه، الدينيه ومحاوله الاستفاده من التجربه فى الإنفاق والترشيد لرفع الاقتصاد القومى وتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فيما يلي: يواجه قطاع التعليم بشكل عام والعالى بشكل خاص للعديد من التحديات أهمها ندره الموارد الاقتصاديه، حجم الإنفاق، زياده أعداد الطلاب، نقص أعضاء هيئه التدريس، ألامر الذى كان سبباً أدى إلى دراسة المشكلات بشكل أكاديمى ومحاولة إيجاد حلول حقيقيه وعمليه على ارض الواقع لمواجهه التحديات التى تواجه القطاع، ومن خلال إطلاع الباحثه على الدراسات السابقه لاحظت أن دراسة (كريم، ٢٠١٠) أهتمت الدراسة بأهمية دور الدوله فى الإنفاق وأن زياده معدلات الإنفاق على القطاعات المختلفه تؤدى إلى زياده الدخل القومى ومن ثم النمو الاقتصادى، أما دراسة (راشد، ٢٠١١) قد اهتمت بتوضيح موقف دوله ماليزيا كاحد الدول المتقدمه ومجاراتها لتحديات العصر التكنولوجيه وتهيئة أجيال جديده تلبى أحتياجات المجتمع فى جميع المجالات، دراسة (منى، ٢٠١٢) أهتمت الدراسة بالسبل والآليات التى تعمل على رفع كفاءة الإنفاق العام بهدف تحسين جودة العمليه التعليمية لمرحله التعليم الاساسى، دراسة (غنيمه، ٢١٠٥) فقد اهتمت بدراسة أثر فاعليه سياسات التعليم العالى وقدرتها على دفع عجله التنمية وتقييم الإصلاحات من خلال دراسة أثر سياسات

الإنفاق العام على التعليم العالى. ولكن لم يتطرق أحد من الباحثون لدراسة العلاقة بين حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى والأهمية المجتمعية والبيئية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال هذا الإنفاق، كل ذلك أوجد شعور لدى الباحثه بضرورة إجراء دراسة لتحليل أثر الإنفاق فى تحقيق المعايير البيئيه والتحديات واقتراح طرق لمواجهتها.

أسئلة البحث

١. ما الإنفاق بشكله العام والعوامل المؤثره فيه؟
٢. ما التحديات المواجهة لقطاع التعليم العالى؟
٣. الى اى مدى توافق التعليم العالى بوضعه الحالى لمواكبه متطلبات سوق العمل؟
٤. الى اى مدى يساهم حجم الانفاق العام على التعليم العالى فى النمو الاقتصادى وتحقيق التنميه المستدامه؟

أهداف البحث

الهدف الأساسي للبحث هو "دراسة أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى والتحديات الاقتصادية والبيئية والتكنولوجية التي تواجه قطاع التعليم العالى فى مصر وإمكانية مواجهتها " ويتحقق من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة وتحليل حجم الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى.
- دراسة وتحليل التحديات التى تواجهه قطاع التعليم العالى فى مصر.
- الوقوف على جهود الدوله المبذوله فى دعم التعليم العالى وزياده الإنفاق العام.
- وضع تصور مستقبلي لسياسات التعليم وبدائل لترشيد الإنفاق فى العمليه التعليميه بهدف النهوض بقطاع التعليم العالى وتحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع فى ظل تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث

يمكن تحديد الأهمية العلمية والتطبيقية على النحو التالي:

من الناحية العلمية: توجد ندرة في الكتابات العربية في هذا المجال "أثر الإنفاق العام على قطاع التعليم العالى فى مصر فى ضوء المعايير البيئية"، بالتالي فإن هذا الموضوع مازال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل في المجال الأكاديمي وهو ما يقوم به هذا البحث.

من الناحية التطبيقية: يستمد البحث أهميته التطبيقية حيث يساهم في التعرف على عرض التجربه الماليزيه وايجابيات وسلبيات التجربه فى محاوله للاستفاده من التجربه فى القطاع التعليمى المصرى ومواجهه التحديات التى أدت إلى تدنى المستوى التعليمى وكيفيه مواجهتها.

فروض البحث

تم صياغة الفروض التالية كأسباب محتملة للمشكلة محل الدراسة كالتالي:

الفرض الرئيسي الأول: لا يوجد علاقة بين حجم الإنفاق العام لموازنه التعليم العالى وحجم العائد التنموى الاقتصادى.

الفرض الرئيسي الثاني: لا يوجد علاقه بين نجاح التجربه الماليزيه فى النهوض بالتعليم العالى وبين تقدمها الصناعى والتكنولوجى.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

١. **دراسة (كريم، ٢٠١٠): <u>وقد هدفت الدراسة إلى</u>** أهمية دور الدولة فى الإنفاق وأن زيادة معدلات الإنفاق على القطاعات المختلفة تؤدى إلى زياده الدخل القومي ومن ثم النمو الاقتصادى. **<u>وقد توصلت الدراسة إلى</u>** تطور دور الدولة فى الاقتصاد يؤدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام، لا يوجد حد معين لتدخل الدوله فى النشاط الاقتصادى حسب طبيعة

الدولة، توضيح أهمية الإنفاق العام فى إعادة تخصيص الموارد بين السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

٢. **دراسة (راشد، ٢٠١١) وقد هدفت الدراسة إلى** التعرف على موقف دوله ماليزيا كاحد الدول المتقدمه ومجاراتها لتحديات العصر التكنولوجيه وتهيئة أجيال جديده تلبى أحتياجات المجتمع فى جميع المجالات. **وقد توصلت الدراسة إلى** الاهتمام بمدخلات ومخرجات التعليم، اجراء بروتوكولات بين الجامعات المصرية والعالمية.

٣. **دراسة (منى ، ٢٠١٢) وقد هدفت الدراسة إلى** التعرف على السبل والآليات التى تعمل على رفع كفاءة الإنفاق العام بهدف تحسين جودة العمليه التعليمية لمرحله التعليم الأساسي، تحديد إمكانية تطبيق مفاهيم جوده التعليم ودور الإنفاق قبل الجامعى، **وقد توصلت نتائج الدراسة إلى** أن التعليم لا زال يعانى من قصور يعوق تحقيق جوده التعليم، هناك عدم كفاءة فى توزيع الإنفاق على المراحل التعليمية، يسهم التعليم فى النمو الاقتصادى عن طريق اسهامه فى زيادة الدخل القومى.

ثانياً: الدراسات السابقة الأجنبية:

١. **دراسة (Fuizan، 2014) وقد هدفت الدراسة إلى** تحديد أثر جوده خدمات الجامعات العامه الماليزيه على رضا الطلاب الدولى والصوره المؤسسيه والولاء لدى الطلاب . وقد تم توزيع ٤٠٠ استماره استبيان على الطلاب الدوليين فى ٣ حرم جامعى و**توصلت هذه الدراسة إلى** النتائج التى اظهرت ان جميع الابعاد الخمسه لجوده التعليم العالى تؤثر على رضا الطلاب مما يؤثر بدوره على الصوره المؤسسيه ويؤثران معا فى ولاء الطلاب .

٢. **دراسة (Norashikin، 2016) وقد هدفت الدراسة إلى** إبراز الحاجة إلى معرفة مدى تحقيق الاداء التنظيمى والابتكار من منظور ثقافة منظمة التعليم وذلك من خلال دراسة :

١-مستوى ثقافة منظمة التعليم بين جامعات ماليزيا.

٢-العلاقة بين ثقافة منظمة التعليم والابتكار التنظيمى .

٣-العلاقة بين ثقافة منظمة التعليم والأداء التنظيمى .

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن انشطة التدريس وتخطيط المناهج الدراسية قد حظيت باكبر قدر من الاهتمام الذى تفسره تلك الحقيقه التى تمت من خلال الدراسة .

٣. **دراسة (Jasvir Nachatatar،2010) وقد هدفت الدراسة إلى** التعرف على واقع تأثير السياسات الأقتصادية فى إعادة تشكيل مؤسسات التعليم العالى فى ماليزيا فى الخمسين عاماً الماضية والتعرف على مدى مساهمة العولمة فى تطوير قطاع التعليم العالى فى ماليزيا، وخاصة وأن نظام التعليم الماليزى مر بعدة مراحل للتطور ومواكبة العولمة، واستُخدم فى الدراسة المنهج الوصفى من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة والبيانات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياسات التعليمية فى ماليزيا قد تم تصميمها وتنفيذها من خلال أربع مراحل للتنمية وهى الجهود المبذولة لتشكيل وإعادة النظام التعليمي كاستجابة للعولمة الأقتصادية والاحتياجات الحالية لتطوير المجتمع الماليزى.

٤. **دراسة (Ali Erdom، 2010) وقد هدفت هذه الدراسة إلى** التعرف على العقبات الداخلية والخارجية والشئون المالية لنظام التعليم العالى التركي والمؤهلات المطلوبة، وقم تم أستخدام المنهج الوصفى فى الدراسة.**وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:** إلى أن التعليم التركى يعتمد على نموذجين من نماذج التعليم العالى، وهى الجامعات الحكومية التى تعتمد على الدعم الكامل من الدولة، الجامعات الخاصة التى تُمول بشكل خاص والتى قد تصل إلى ٨٠% من إجمالى الميزانية المخصصه للتعليم العالى، وقد تطورت موازنة التعليم للدولة من عام ١٩٧٣ إلى عام ٢٠٠٤.

منهجية البحث

أولاً: أسلوب الدراسة: في سبيل تحقيق هدف الدراسة واختبار فروضها اعتمد الباحثون على الأسلوب الاستقرائي والوصفى في جمع البيانات المتعلقة بالإنفاق وموازنة الدولة ومخصصاتها للانفاق على قطاع التعليم العالى. ويمكن للباحث عرض منهجية الدراسة من خلال العناصر والأبعاد الآتية.

الدراسة النظرية: حيث اعتمد الباحثون على المنهج الأستقرائى من خلال مجموعة من التقارير والنشرات والأدلة الاقتصادية والمالية عند جمع البيانات الثانوية اللازمة للدراسة، وقد تم تجميع البيانات ذات الصلة بموازنه التعليم المخصصه لقطاع التعليم العالى على مستوى البلدين (ماليزيا، مصر) وعلاقته بالتنمية المستدامة عن طريق الاستقراء للدراسات السابقة والابحاث والكتب والدوريات العربيه والانجليزيه التى ترتبط بموضوع الدراسة.

الدراسة التطبيقية: اعتمدت الدراسه المنهج الاستقرائى لدراسة الوضع التعليمى لقطاع التعليم العالى فى دوله ماليزيا من خلال تجميع البيانات الرقميه من المصادر المختلفه منها مؤسسات التعليم العالى ووزارة التعليم العالى الماليزى وكذلك الحال لمصر من خلال جمع البيانات الرقميه من الجهاز المركزى للتعبئه والاحصاء ووزارتى التعليم العالى والمالية واستخدام المنهج الأستنباطى والاستنتاجى من خلال جمع البيانات للبلدين وأنشاء جداول لاظهار حجم انفاق كلا من البلدين فى نفس القطاع حيث انه من الضرورى الربط بين الأطار الفكرى للبحث والواقع العملى الذى يبين إمكانية تطبيقه.

حدود البحث

اقتصر البحث على الفترة الزمنية من (عام ١٩٩٠الى عام ٢٠١٧) ويرجع سبب اختيار هذه الفترة نظراً لتوافر مصادر البيانات والمعلومات الإحصائية عن هذه الفترة والتي سوف يعتمد عليها الباحثون. كما أنها بداية المرحلة التى بدأت ماليزيا فى الازدهار الاقتصادى والصناعى والتحول من بلد زراعي إلى أحدى الدول الصناعية المتقدمة.

الإطار النظري

١. الإنفاق العام:

الإنفاق لغةً: هو ما تنفقه من أموال.

الإنفاق أصطلاحاً: يقصد بها الاموال المدرجه فى موازنة الحكومات سواء كانت مركزيه او محليه او غيرها من الجهات الرسميه. (غنيمه، ٢٠١٢)

وتعتبر النفقة العامة مبلغ نقدى تنفقه الدولة وغيرها من الاشخاص العامة ثمنا لما تحتاجه من منتجات لازمة لتسيير المرافق العامة وثمنا لرءوس الاموال الانتاجية التى تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية، وعلي ذلك لا تعتبر الوسائل التقليدية التى قد تتبعها الدولة للحصول على ما تحتاجة من منتجات او لمنح المساعدات من قبل النفقات العامة .(يمن ٢٠٠٧،)

والنفقة من شروطها ان يقوم بها شخص عام متمثل فى الدولة بكل الهيئات والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية، ولا تعتبر النفقة عامة اذا قام بها الاشخاص الخاصة وتعتبر المبالغ التى تنفقها الدولة على الانشطة العامة التى لا يشاكها فيها أحد الافراد نفقة عامة بالمعنى الفنى .((World bank ,2010)

٢. **التعليم:** ويشمل التعليم بشقيه (الأساسي – الجامعي). (عزيزه، ٢٠٠٣): ويرى الاقتصاديين التعليم من وجهة نظرهم منهم (تيودور شولتتز) " أن التعليم مفهوم ينطبق على الخدمات التربوية التى توفرها كل المدارس والمعاهد بما فيها من مجهود يبذلها الطلاب ليتعلموا "

كما يرى الاجتماعيين ومنهم (بروك اوفر) " ان تعليم الاطفال والشباب انماطا معينة من السلوك الاجتماعى، ويقوم بذلك نخبة من الاشخاص المؤهلين فى المدارس .(صديق، ٢٠٠٩)

٣. **التنمية المستدامة:** هى التنمية التى تلبى أحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (بودخدخ كريم، ٢٠١٠)

وهنا نجد العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة تتجلى من خلال عدة محاور منها :

١- ان التعليم من أجل التنمية المستدامة يعطى وجهة جديدة للتعليم والتعلم للجميع .

٢- أن التعليم من اجل التنمية المستدامة يساعد المجتمعات على التصدى للعديد من الاولويات والمشكلات مثل اثار الكوارث، ضياع التنوع البيولوجى، ازمات الغذاء، وانعدام الأمن.

٣- يستند التعليم من أجل التنمية المستدامة الى قيم العدالة والانصاف والتسامح والاكتفاء ومسئولية المساواة بين الجنسين .

٤-يركز التعليم من اجل التنمية المستدامة على المناهج الخلاقة والنقديه، والتفكيرللمدى البعيد، وعلى ذلك أهمية التجديد وحل المشكلات المعقدة .(UNESCO,2006)

و أُعتبر التعليم لفترة طويلة عاملاً مستقلاً عن التنمية بل عبئاًعلى الاقتصاد وذلك لانه سلعه غير مادية مكلفة وغير مربحة، الا أنه مع التقدم فى دراسة الموارد البشرية ومفهوم التنمية زاد الاهتمام بالجانب البشرى ودمجة فى الاستثمار . (جوهر ،بدون سنة نشر)

٤. **المعايير البيئية:** تعرف البيئة بأنها إجمالي الظروف الخارجية التى تؤثر فى حياة الكون الحى ونموه القرار وبقائه، وهى تعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية، الهواء – الماء – الأرض (الاسكوا ،٢٠٠٧، ٢) وقد أعطى مؤتمر ستوكهولم للبيئه البشريه والذى عقدته الأمم المتحدة عام ١٩٧٢ فهماً متسعاً إذ عٌرفت بأنها "رصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة فى وقت ما وفى مكاناً ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".

٥. **المسئولية البيئية:** هو مايقع على عاتق المنشأة او المؤسسة من التزامات نتيجة الإخلال بالبيئة وإحداث ملوثات بها. (غنيمه، ٢٠١٢)

٦. **تنمية الموارد البشرية:** هي مجموعة من الأنشطة المخططة والمنظمة والمستمرة التي تعمل على زيادة دافعية الأفراد ونحو التدريب والتعلم وزيادة قدراتهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات بغرض تحسين مستوي مهاراتهم وتحسين أدائهم ورفع مستوي الإنتاجية واستدامة منظمتهم. (مؤتمر الموارد البشرية الثامن، ٢٠١٧).

إجراءات البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث قام الباحثون باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الإطار النظري للبحث في جمع البيانات والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات التأثير والدوريات والمقالات والتقارير، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة وتم الحصول على هذه المعلومات من وزارة التعليم العالى ، البحث العلمى ، وزراة المالية ، الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، لكلٌ من

البلدين ومن خلال ماتم جمعه من معلومات وبيانات رقمية تم التوصل إلى إعداد الجدول الآتى:

بالنسبه لجمهورية مصر العربية		
م	**البيان**	**المصدر**
١	السكان ومعدل النمو السكانى لعام٢٠١٧	الجهاز المركزى للاحصاء لعام ٢٠١٧
٢	حجم القروض والمنح الدوليه لتطوير وتمويل الجامعاتلعام ٢٠١٢	وزارة التعليم العالى ووحدة المشروعات٢٠١٢
٣	نسبة اعضاء هيئة التدريس الى نسبة الطلاب الملتحقين	الكتاب الدورى للجهاز المركزى للاحصاء لعام ٢٠١٣
٤	اعداد الطلاب وهيئة التدريس ببعض الدول العربية لعام٢٠١٤	برنامج الامم المتحدة الانمائى لعام ٢٠١٤
٥	تطور الانفاق العام على التعليم العالى الى الناتج المحلى	مجموعة تقارير وزارة التعليم العالى ووزارة المالية
٦	تطور الانفاق الحكومى لقطاع التعليم العالى خلال الفتره (٢٠٠٠ –٢٠١٥)	الكتاب الدورى للجهاز المركزى للاحصاء لعام ٢٠١٥
٧	النسب المئوية للانفاق على التعليم العالى من اجمالى موازنة التعليم العالى لبعض الدول العربية	تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣
٨	نسبه الانفاق على البحث العلمى من اجمالى الناتج القومى	تقارير الجهاز المركزى لعام ٢٠١٣
٩	مؤشر التنافسية الدولية لمصر / ماليزيالعام ٢٠١٦	البنك الدولى ٢٠١٧
بالنسبة لدولة ماليزيا		
م	**البيان**	**المصدر**
١	السكان حسب المجموعة الاثنية	ادارة الاحصاء الماليزيه ٢٠١٤
٢	حجم المنح والقروض الدولية	Islamonline .net
٣	وضع التعليم الجامعى الماليزى	مجموعة احصائيات وزارة التعليم العالى
٤	طلبة الدراسات العليا فى الجامعات الماليزية	مركز الدراسات العلياالجامعات الوطنية
٥	ترتيب جامعات ماليزيا فى افضل ٥٠٠ جامعه عالمياً	ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر السنوى الثالث للدراسات الماليزية ، القاهرة ٢٠٠٦
٦	عدد الاعمال البحثية والتنموية لعام ٢٠١٦	تقرير المسح القومى للاعمال البحثية والتنموية لعام ٢٠٠٦ وزراة العلوم والتكنولوجيا الماليزية
٧	نسبة النفقات الحكومية الماليزية على التعليم العالى من اجمالى انفاق الحكومة لعام ٢٠١٢	Ministry of Education
٨	حجم الانفاق على التعليم العالى مقارناً بالانفاق على الدفاع لعام ٢٠١١	محسن صالح ،" النموذج السياسى الماليزى وادراة الاختلاف "
	مؤشر التنافسية الدولية لعام ٢٠١٦	World Economic 2015-2016
	نسبة الانفاق على البحث العلمى من اجمالى الناتج القومى	تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧

نتائج البحث ومناقشتها

اختبار صحة الفروض: اختبار صحة الفرض الأول: ينص الفرض الأول على: "لا يوجد علاقة بين حجم الإنفاق العام لموازنة التعليم العالى وحجم العائد التنموى الاقتصادى/المستدام" وتم التأكد من صحة الفرض من خلال أستعراض أهم النظريات الأقتصادية التى أثبتت عكس ذلك وأن الإنفاق على التعليم وخصوصاً التعليم العالى يعد من أهم مصادر التنمية وهو "التنمية البشرية" التى أظهرت أنها اللبنة الأساسية لنهضة أى دولة متقدمة، والجدول التالي يوضح نسبة إنفاق الحكومة الماليزية على التعليم من إجمالى إنفاق الحكومة ومن الناتج القومى الإجمالى عام ٢٠٠٢/ ٢٠١٢.

جدول(١): نسبة إنفاق الحكومة الماليزية على التعليم من إجمالى إنفاق الحكومة ومن الناتج القومى الإجمالى عام ٢٠٠٢/٢٠١٢

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٩	٢٠١٢
نسبة إنفاق الحكومة على التعليم من إجمالى إنفاق الحكومة	%٢٧,٦٥	%٢٥,٤	%٢٠,٥٣	%١٩,٧٢	%٢٢,٨٥
نسبة إنفاق الحكومة على التعليم من الناتج القومى	%٨,٥٩	%٧,٧٠	% ٥,٨	%٥,٣٥	%٥,١٥

المصدر: Ministry of Education وزارة المالية الماليزية

يتبين من الجدول أن الأرقام فى تناقص وهذا لا يعنى انخفاض ميزانية التعليم إلا أنه فى عام ٢٠٠٤ تم فصل الوزارتين (وزارة التعليم العالى – وزارة التربية والتعليم) لنرى أنه فى ٢٠٠٥ الحصة مرتفعة بما أنها أصبحت وزارات مستقلة، لنجد أنه عند جمع الوزارتين قطاع التعليم نفقاتها متزايدة حسب إحصائيات البنك الدولى. فى عام ٢٠٠٥ بلغت نسبة ما تخصصه الحكومة الماليزية للإنفاق على التعليم من إجمالى الناتج القومى نسبة ٨ % مقارنة بـ ٤,٦ % لكوريا الجنوبية خلال نفس العام، أى أن ماليزيا قد خصصت ما يقارب من ضعف ما خصصتة كوريا الجنوبية للتعليم خلال نفس العام (وزارة المالية الماليزية، ٢٠٠٥).

حجم الإنفاق الماليزى على وزارتى الدفاع والجيش مقارنة بالإنفاق على التعليم العالى: تظهر الإحصائيات أن ما تنفقه ماليزيا على التعليم يبلغ عادة نحو ثلاثة أضعاف ما ينفق على الجيش والدفاع.

جدول(٢): الإنفاق الماليزى على التعليم مقارنا بالإنفاق على الدفاع (٢٠٠٧/٢٠١١)

السنة المالية	الإنفاق على التعليم	الجيش والدفاع
٢٠٠٧	٣٤,٣٣ مليار رينغت (١٠ مليار دولار امريكى)	١٣,٣٦ مليار رينغت (٣,٣٩ مليار دولار أمريكى)
٢٠١١	٤٠,١٣ مليار رينغت (١٣ مليار دولار)	١٤,٠٤ مليار رينغت (٤,٥٦ مليار دولار)

المصدر: محسن صالح، "النموذج السياسى الماليزى وإدارة الاختلاف "متاح على الرابط الآتى: .Ssues/2012/06/2012/6/111235327448.hTM

يظهر الجدول ميزانية التعليم لعام ٢٠٠٧ نحو ٣٤,٣٣ مليار رينغت (أى مايعادل ١٠ مليار دولار أمريكى) وميزانية الجيش حوالى ١٣,٣٦ مليار رينغت (أى ما يعادل حوالى ٣,٣٩) ويتضح من الفارق ارتفاع حصة التعليم بشكل كبير عن ميزانية الجيش أى أن ماليزيا اختارت الإنفاق على التعليم وتنمية العقول بأفضل من الإنفاق على الأسلحة بعكس سياسات لدول أخرى، والحال مثله فى العام ٢٠١١ حيث خصصت للتعليم ما يقرب من ٤٠,١٣ مليار رينغت (أى حوالى ١٣ مليار دولار أمريكى) وموازنة الجيش ١٤,٠٤ مليار رينغت (أى حوالى ٤,٥٦ مليار دولار أمريكى). ٢٣,١٩٨ مليار رنغت لتطوير التعليم، وجعله هدفا وبرنامجا للتنمية التعليمية المتكاملة لتشمل كل أنواع المدارس لتصل لكل المواقع الجغرافية وتلبى احتياجات كل الأعراق، وقد أشارت هذه الخطة إلى ضرورة الالتزام بمبدأين وهما:

١–إتمام المسئوليات التعليمية التابعة للخطة الماليزية السابقة.

٢–مواصلة تعزيز قدرات المدارس المختارة المصنفة تحت برنامج (عناقيد التميز) لفتح الباب أمامها لتحقيق التميز على مستوى ماليزيا والعالم.

جدول(٢): مؤشر التنافسية الدولية الإجمالى لعامي ٢٠١٥/٢٠١٦ – ٢٠١٦/ ٢٠١٧ (ماليزيا – مصر)

البلد	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧
ماليزيا	المركز رقم (١٨)	المركز رقم (٢٥)
مصر	المركز رقم (١١٦)	المركز رقم (١١٥)

يدل ذلك الجدول على أن مصر متأخرة بشكل كبير عن ماليزيا فى المؤشر الإجمالى للتنافسية الدولية، إلا أنه يختلف الوضع فى حالة المؤشر التنافسى للتعليم العالى لنفس الأعوام

(٢٠١٥/٢٠١٦/٢٠١٧) وعليه اتضح من الموازنه الماليزيه اولوية التعليم فى الانفاق واثبات ان العلاقه طردية وهى " زياده الانفاق تؤدى إلى التطور الاقتصادى والتنموى".

اختبار صحة الفرض الثاني: ينص الفرض الثاني على: "التجربة الماليزية فى قطاع التعليم العالى تجربة ناجحة" وتم التأكد من صحة الفرض تم جمع الموازنات التى تخص قطاع التعليم العالى للدولتين "مصر، ماليزيا" وعرض للمخصصات الماليه للقطاع وكذلك ميزانية التطوير والبحث العلمى التى أثبتت تفوق الجانب الماليزى فى الإنفاق على قطاع التعليم العالى وتنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير الأمر الذى جعلها تتقدم صناعياً وخاصاً الالكترونيات الدقيقه وصناعه المطاط والسيارات واتضح نجاح التجربة الماليزية من خلال المؤشرات التالية :

١-زيادة عدد الجامعات والكليات والمعاهد العليا ويعتبر الزيادة من المؤشرات الدالة على تقدم ورقى هذا المجتمع اقتصاديا وثقافيا لأنه يترتب على زيادة الجامعات زيادة أعداد الملتحقين والدارسين.

٢-ترتيب الجامعات عالميا مؤشر على اعتراف العالم بمكانتها ومكانة التعليم وقدرتها على المنافسة حيث إنها فى آخر إحصاء صنفت من بين أفضل ٥٠٠ جامعة عالميا.

٣-حجم صادراتها المرتفع عالميا حيث إنها تعتبر الدولة الإسلامية الوحيدة فى الصناعات الثقيلة كما أنها تتميز بصناعة الالكترونيات حيث إنها صناعة تتميز بمستوى عال من التعليم والمهارات.

٤-استخدام التكنولوجيا بشكل كبير وفعال فى كافة أوجه الحياة داخل الدولة من خلال الحكومة الالكترونية، **مثال ذلك:**

أ- انتشار المدارس الذكية التى تهدف إلى بناء اقتصاد معرفى قوى.

ب- العلاج عن بعد من خلال مدراس التعلم الطبية وزيادة الوعى الصحى والوقائى داخل الدولة.

ج- الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د- استخدام البطاقات الذكية فى كل أوجه الخدمات الحكومية فهى وثيقة تدل على كافة بياناتها الشخصية من تراخيص، رقم قومى، جواز سفر، وغيرها.

٥- سعيها لعولمة وتدويل التعليم من خلال إنشاء فروع للجامعات العالمية داخل ماليزيا ، حيث تعتبر ماليزيا من أكبر الدول القاطبة للطلاب حيث تحتوى على أكثر من ١٠٠٠٠٠ طالب أجنبى دارس فى الكليات الماليزية مما يدل على كفاءة وجودة التعليم وثقة الدول فى تعليمها، أيضا اتجهت ماليزيا مؤخرا إلى السعى فى إنشاء فروع لجامعاتها خارج البلاد فى الدول المتقدمة أسوة بالدول المتقدمة مما يدل على ثقتها فى سياساتها التعليمية وهيئة التدريس والعاملين فيها.

٦-وضع التعليم العالى فى السياسات الحكومية يتجلى أهميتة من خلال السياسات والاجراءات المتبعة للعمل داخل الجامعات، كما أن وزيرها اصبح رئيساً للوزراء على مدار عشرون عاماً.

٧- أزدهار التعليم العالى فى ماليزيا ادى الى انتعاش السياحة واصبحت قبلة الوافدين الراعبين فى التعليم على مستوى دولى.

٨-استطاعت ماليزيا بعد الاستقلال السير على خطى ثابتة نحو التجديد والعمل على خطط تنموية ثابتة من خلا ل خطة ماليزيا عام ٢٠٢٠.

٩- اعتماد مايزيا فى نهضتها التنموية الى القطاع الخاص والموارد المحلية وليس على القروض والمنح التى تضعف حجم النهضة من خلال سداد القروض بفوائد باهظة.

١٠-ترتب على تعدد الاعراق والديانات محاولة الى الاستفاده من الثقافات المختلفة فاعًتبر التعدد نقطه قوة للانطلاق وليس نقطة خلاف وأضعاف.

التوصيات

- يوصي الباحثون بأهمية العمل على زيادة موازنه التعليم العالى والبحث العلمى حتى يتسنى لنا مواكبة التطور التكنولوجى.
- استقطاب المواهب والجدارات البارزين في المجالات الهامة التي تحتاجها المؤسسة التعليمية وذلك بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية بالمؤسسة.

- ضرورة العمل على عدم منح تراخيص للجامعات الخاصه الا بعد التاكد من مطابقتها للمعايير الدوليه.
- الأهتمام بالجودة النوعية من خلال تحسين مدخلات التعليم والمناهج وتطويرها بما يتلائم ومستجدات التكنولوجيا.
- العمل قدر المستطاع على تعزيز توجه المؤسسات التعليمية نحو التنمية المستدامة لتصبح مؤسسات مستدامة من خلال أدخال المناهج التى تدعم الفكر التنموى.
- ضرورة تبنى المؤسسة للفكر الادارى "اللا مركزى" للتقليل من هدر الوقت والجهد فى البيروقراطية الإدارية.
- وضع رؤية تنموية محددة الأهداف والمعالم ولا عيب فى أتخاذ دولة ماليزيا منهاجاً للفكر التنموى مثلما فعلت ماليزيا حين اتخذت التجربة اليابانيه منهاجاً لها نظراً لتشابهه البيئتين.

بحوث مستقبلية:

- يوصي الباحثون إجراء بحوث مستقبلية في مجال تطوير التعليم العالى ومصادر تمويل غير تقليديه للحد من هدر الموازنة والعمل على تطوير القطاع.
- الاعتناء ببحث تنمية الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية.
- يوصي الباحثون بتولي اهتمام خاص بدراسة أسباب الفساد الأدارى فى القطاع التعليمى.

المراجع

أشرف العربي (٢٠١٠): "تقييم سياسات الإنفاق العام على التعليم في مصر"، في ضوء معايير الكفاءة والعدالة، ورقة عمل للموتمر الدولي الخاص بتحليل أولويات الإنفاق العام للموازنة في مصر والدول العربية (شركاء التنمية)، فبراير، ٢٠١٠

راشد عبد السلام محمد (٢٠١١): "أوجه استفادة مصر من التجربة الماليزية فى تطوير التعليم الجامعى بما يخدم التنمية الاقتصادية فى مصر"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس

على صالح جوهر: "الاستثمار فى التعليم فى مصر"، النسخة الإلكترونية، دمياط ، مصر، من دون سنة نشر

عمر محمود ابو عبيدة، (٢٠١٤): "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادى في الاراضى الفلسطينية"، دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، جامعة القدس، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، فلسطين

Adam-Smith,(1983): Wealth Of Notions,England,Books In 1776 , Repnited,.

Ben Kotzee, (2011): "Educational Theory : Education And Thick Epistemology", Department Of Social Policy And Education, Birkbeck College, University Of London, Academic Journal, Vol,61 Issu5, P549.

Mahadier Mohamed. "The Encyclopedia Of Science, Technology And Human Rights".

Ministry Of Education Malaysia: The Development Of Education National Report Of Malaysia.

THE IMPACT OF EXPENDITURE ON HIGHER EDUCATION SECTOR IN EGYPT IN LIGHT OF THE ENVIRONMENTAL STANDARDS

[20]

Rehab, Abdel Rahman [(1)]; Safwat, A. Awad Allah [(2)] and Aatef, A. Hassan [(2)]

1) Institute of Environmental Studies & Research, Ain Shams University 2) Faculty of Law, Ain Shams University

ABSTRACT

Education sector considers one of the vital sectors that plays a significant role in the national economy, particularly, the higher education sector, for dealing with the fundamental category that constitutes the Egyptian identity and responsible for producing minds and forming the Egyptian conscience. The research problem is summed

up in that education sector in general and the higher one specifically encounter several challenges which on top are the rarity of economic resources, expenditure size, the increase of students number, and shortage in the teaching staff number which have been reason for this study for examining problems from an academic perspective, attempting to find true actual and practical resolutions for meeting such challenges this sector is experiencing. The study objectives are crystallized in defining evaluation of actual expenditure policy of the higher education sector and compare it to expenditure size of the same sector in state of Malaysia in attempt to stand on the benefit aspects of its experiment, and studying the potentiality of rationalization of expenditure for achieving sustainable development.

Rationalization here is meant by determining necessary aspects of expenditure to restrict financial loss in this sector; setting at the same time the appropriate solutions and demands necessary for funding the university education in Egypt in light of benefitting from the Malaysian experiment. In order to achieve the study targets, the inductive-descriptive and the deductive methods are used to check out validity of the study hypotheses admitting that there is no relationship between the general expenditure size of the higher education budget and size of the economic growth revenue, and the success of the Malaysian experiment in educational expenditure is because of its industrial and technological progress. The study results come to that there is a direct correlation between actual expenditure size of educational balance, advancement of the state's economy and the developmental revenue size, demonstrating the success of the Malaysian experiment in the higher education sector. The most important recommendation presented by researchers is the necessity to concern with university education in its different types (public – technical – commercial), holding programs with cooperation with world universities and sending missions outside Egypt to benefit from these experiments, reducing centralism in universities and attempting to work on necessary decision-making for the purpose of decreasing wastes in time, studying as well the market needs of labor, legislating regulations that facilitate the educational process and login technology age and adopting the idea of online-based on education and open education.